

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

العولمة المالية وتأثيرها على الدول النامية - حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت الإشراف الأستاذ:
- لمين عايد

من إعداد الطلبة:
- حسينة شلالي
- عيدة بودراف

أعضاء لجنة المناقشة:

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|--------------|----------------|---------------|--------------|
| كمال زيتوني | | جامعة المسيلة | رئيسا |
| لمين عايد | | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| عمر يحيايوي | | جامعة المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذين كانوا
سببا في وجودي إلى الذين لم يدخرا جهدا
لإسعادي إلى ينبوع الرحمة والمحنان أمي وأبي
حفظها الله .

إلى إخوانتي وأخواتي .

إلى شريك حياتي علي محوم وكل عائلته .

إلى كل من عشت معهم أجمل الأيام كل أصدقائي .

إلى كل الأساتذة من الابتدائي إلى الجامعة .

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد .

بالتوفيق



اهداء

قال تعالى : ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ الإسراء 24
إلى الذين لو جاز السجود لهما لسجدت إلى :
الذي يتقدح عزما، ويتقد قوة، ويتدفق حلما ويفيض كرما وينساب
سماحة ويلفظ حكما إلى الراحل "أبي" العزيز
إلى التي أشعلت أصابعها
العشرة لتتير دربي، إلى سر الحياة وترياق الشفاء إلى لمسة
الحنان "أمي"
إلى كل من ساعدني ولو بالقليل في مسيرتي الدراسية
إلى كل أصدقائي

وإلى من ساهم في تعليمي ولو بحرف

أهدي عملي إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

عبرة

كلمة شكر

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿19﴾

سورة النمل الآية 19

وقال ﷺ: ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

كما تتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث

سواء من قريب أو من بعيد ، كما يسعدنا أن تتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر

إلى الأستاذة المشرفة الدكتور * عايد لمين * الذي لم يخل علينا بنصائح القيمة

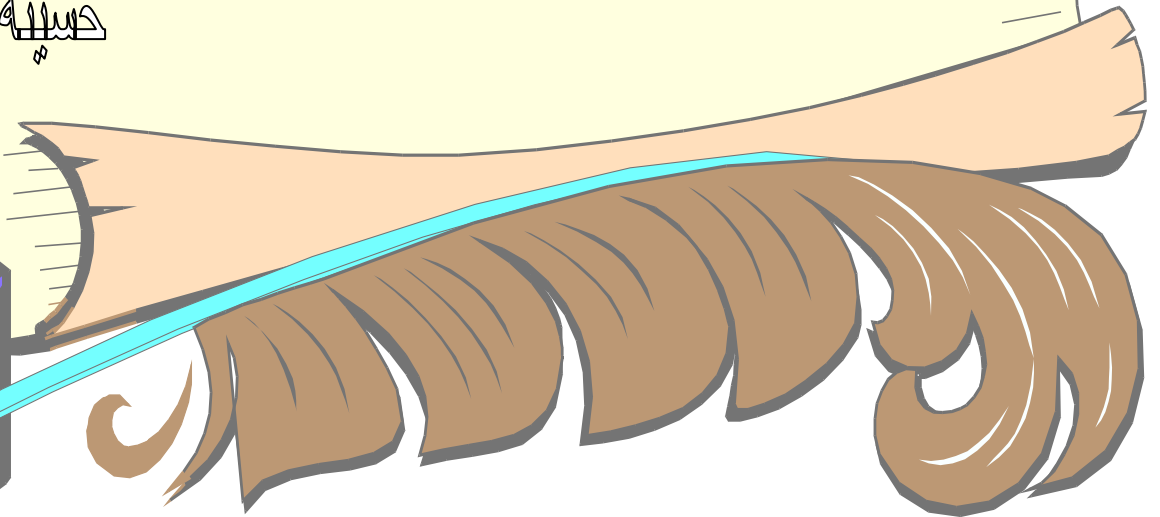
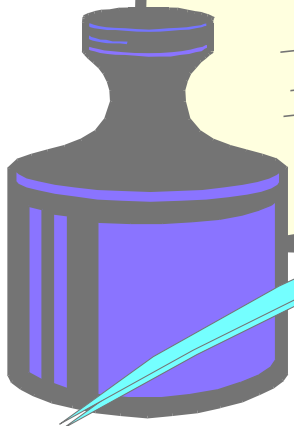
التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث ، ولا يفوتنا أن تتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى الأستاذ حمزة فيشوش وكل من قدم لنا يد العون والمساعدة وكذا السيد قائد وحدة

الحماية المدنية بوسعادة والسيد مدير الحماية المدنية لولاية المسيلة

دون نسيان زملاء العمل بالوحدة الثانوية بوسعادة

حسبنا الله



فهرس المحتويات

| | |
|-----------|---|
| I | شكر وعران |
| II | فهرس المحتويات |
| III | فهرس الجداول |
| أ. ج | المقدمة العامة |
| 05 | الفصل الأول: العولمة المالية |
| 06 | تمهيد الفصل الأول: |
| 07 | المبحث الأول: العولمة الاقتصادية (مفاهيم وأدوات) |
| 07 | المطلب الأول: تعريف العولمة |
| 08 | المطلب الثاني: تعريف العولمة الاقتصادية |
| 09 | المطلب الثالث: أدوات العولمة الاقتصادية |
| 12 | المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية |
| 12 | المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية |
| 15 | المطلب الثاني: أسباب ومراحل العولمة المالية |
| 21 | المطلب الثالث: مظاهر مؤسسات العولمة المالية |
| 27 | المبحث الثالث: تقييم العولمة المالية |
| 27 | المطلب الأول: مزايا العولمة المالية. |
| 27 | المطلب الثاني: مخاطر العولمة المالية |
| 28 | المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات البلدان النامية |
| 32 | خلاصة الفصل الأول |
| 33 | الفصل الثاني: اثر العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري |
| 34 | تمهيد الفصل الثاني: |
| 35 | المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري |
| 35 | المطلب الأول: المرحلة الأولى 1962-1966 |
| 37 | المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1967-1988 |

| | |
|----|---|
| 40 | المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1989-1998 |
| 44 | المطلب الرابع: المرحلة الرابعة 1999 حتى الآن |
| 47 | المبحث الثاني: السوق المالي الجزائري والعولمة المالية. |
| 47 | المطلب الأول: إنشاء بورصة الجزائر |
| 48 | المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في بورصة الجزائر. |
| 49 | المطلب الثالث: هيكل القطاع المالي والمصرفي في الجزائر |
| 54 | المطلب الرابع: معوقات السوق المالي الجزائري. |
| 58 | المبحث الثالث: آثار العولمة المالية على السياسات الاقتصادية للجزائر |
| 58 | المطلب الأول: مؤشر العولمة المالية |
| 59 | المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي |
| 61 | المطلب الثالث: تطور معدل التضخم |
| 63 | المطلب الرابع: تطور معدل البطالة |
| 65 | المطلب الخامس: رصيد الميزان الجاري |
| 68 | خلاصة الفصل الثاني |
| 69 | الخاتمة |
| 73 | قائمة المراجع |
| 77 | ملخص الدراسة |

فهرس الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|--|-------|
| 29 | معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية حسب المنطقة للفترة (2009-2007) | 01 |
| 58 | تطور مؤشر العولمة المالية تطور مؤشر العولمة المالية | 02 |
| 59 | معدل النمو الاقتصادي | 03 |
| 61 | تطور معدلات التضخم في الجزائر السنة | 04 |
| 63 | تطور معدلات البطالة في الجزائر | 05 |
| 65 | رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) | 06 |

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

شهد الاقتصاد الدولي تطورات كبيرة وتزايد لظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، مما أدى إلى ظهور نظام إقتصادي جديد مبني على التحرر المالي، وسهولة حركة رؤوس الأموال، والدفع إلى الاندماج الكلي لمختلف الأسواق (سوق السلع والخدمات، أسواق الأموال...).

ومع سهولة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم وبذلك تسوية كافة المعاملات المالية بين مختلف هذه الدول.

وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح جديد العولمة المالية، وهو موضوع ذو أهمية بالغة وجدير بالبحث والعناية، وعليه عملت معظم الدول وعلى رأسها الدول النامية على تهيئة مناخ اقتصادي جذاب من خلال إصلاح قطاع المالي والنظام الجبائي اللذان يعدان إحدى أهم العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق تعبئة الموارد وتوسيع دائرة الادخار وجذب إستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تسوية المدفوعات وتقليل المخاطر وتسيير تدفقات رؤوس الأموال في إطار التنافس الذي يشرع العالم من أجل جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية إليها.

وتعتبر الأنظمة المالية في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تواجهها الكثير من الصعوبات التي تعيقها في القيام بدورها، والجزائر تعاني سوء تعبئة الموارد وسوء تسيير القروض في الاقتصاد، كما أن وسائل الدفع تعتبر هامة بسبب تنظيمها لمجموعة القوانين والتشريعات، والرقابة المفرطة الممارسة عليها وتدخل الكبير في نشاطها.

ومن خلال ما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- فيم تكمن أهم تداعيات العولمة المالية على إقتصاد الجزائر باعتبارها دولة نامية؟

ومن أجل تبسيط هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالعولمة المالية؟

- ماهي العلاقة بين العولمة وبين انخفاض مستوى معيشة الجزائري؟

- هل بإمكاننا التجديد والحفاظ على العولمة أو التوجه لإنهاء الهيمنة المالية، إعادة هيكلة العلاقات بين التحويل والاقصاء الحقيقي؟
- كيف تؤثر العولمة المالية على الأزمات المالية؟

فرضيات الدراسة:

- تتعكس العولمة المالية على اقتصاديات البلدان النامية بشكل كبير نتيجة ضعف قدرتها المالية وحاجتها للسيولة المالية.
- كلما كان إقتصاد الدول النامية أكثر انفتاح، كلما تأثرت بإفرازات العولمة المالية سلبا أو إيجابا.
- الجزائر كدولة نامية تسعى إلى الإستفادة من العولمة المالية من أجل تغطية ضعفها الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. العولمة المالية كفكر وكظاهرة تفرض نفسها من خلال هيئات ومنظمات دولية، فدراسة تأثيرها على الإقتصاد الجزائري أصبحت ضرورة ولم تعد اختيارا.
2. من أجل معرفة وفهم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الهيئات المالية الدولية، وكذا مع المنظمات العالمية والإقليمية.
3. من أجل معرفة التأثيرات الإيجابية والسلبية التي خلفتها العولمة المالية على الإقتصاد الجزائري.

أهداف البحث:

في إطار معالجة الإشكالية الرئيسية فإن هذا البحث يصبوا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1. التعرف على العولمة كمفهوم وإبراز الآثار المترتبة عنها كواقع من خلال التعرض لمظاهرها المختلفة.

2. التعرف على العولمة المالية كمفهوم وإبراز الآثار المترتبة عنها كواقع من خلال التعرض لتأثيرها.

3. القيام بتحليل واقع الاقتصاد الجزائري في إطار العولمة المالية ودراسة تأثير العولمة على الإقتصاد الجزائري.

منهج البحث:

تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي الذي يسمح بدراسة ظاهرة العولمة عموما والعولمة المالية بشكل خاص، كما سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض لواقع الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة المالية.

أدوات البحث:

لقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة من الكتب باللغة العربية والفرنسية، بالإضافة إلى بعض الملتقيات والمجلات التي تصدر عن جامعات جزائرية، وبعض المذكرات ومواقع الانترنت.

تقسيمات البحث:

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المذكرة تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:
الفصل الأول: سيتم التعرض فيه العولمة الاقتصادية في المبحث الأول، ثم إلى ماهية العولمة المالية في المبحث الثاني، ثم تقييم العولمة المالية في المبحث الثالث.
الفصل الثاني: سيتم التعرض فيه من خلال ثلاث مباحث، انطلاقا من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري في المبحث الأول، ثم السياسات الاقتصادية في الجزائر وفي الأخير اثار العولمة المالية على السياسات الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول:

العقولة المالية

تمهيد الفصل الأول:

لقد أصبحت العولمة أحد أهم المصطلحات التي انتشرت خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى يومنا هذا وقد حظيت ضده الظاهرة بالتناول من قبل الباحثين في كل التخصصات والمجالات على كل المستويات وكذا من قبل غير المتخصصين حتى صار المصطلح مألوف لا يغيب عن ذهن أحد، وقد اختلفت الأنظار حول مفهوم العولمة باختلاف في الموقع الحضاري والفكري والإيديولوجي الذي ينطلق منه، ولقد كان للجانب الاقتصادي، وهو من أهم الجوانب في العولمة إن لم يكن أهمها على الإطلاق، النصيب الأكبر في التطور والتأثير لماله من آثار جليلة على اقتصاديات الدول، وحياة الشعوب والأفراد، معتمدة في ذلك على أهم المؤسسات والهيئات التي تدير العولمة المالية وتزايد حركة التدفقات المالية للدول النامية بشكل غير متكافئ مما أدى في كثير من الدول إلى آثار سلبية على الاستقرار الكلي ومسار التنمية الشاملة وحتى توليد الأزمات، لكن هذا في الحقيقة لا ينفي وجود منافع ومزايا لهذه الظاهرة وانطلاقا مما سبق قمنا بتقسيم هذا الفعل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية؛
- المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية؛
- المبحث الثالث: انعكاسات العولمة المالية على الدول النامية.

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية (مفاهيم وأدوات)

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن ظاهرة العولمة وتناميها، وأصبحت تستقطب اهتمام وانتباه العديد من الباحثين والمفكرين والاقتصاديين، وهذا ما يظهر من خلال الكتابات والمناقشات والدراسات الدائرة جعل هذه الظاهرة ومظاهرها المختلفة، فالتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم خاصة في المواصلات والاتصالات والتي ترتبط مباشرة بالتبادل الثقافي وتحولات وتغيرات سريعة خاصة في المجال الاقتصادي، مما كان سببا في تطور العلاقات الدولية خاصة في التجارية والاقتصادية منها، وتقلص الحدود الجغرافية وإلغاء الرسوم والقيود على حركة السلع والخدمات والأفكار فيما بين الدول والأموال وهذا مما أدى إلى بروز تكتلات واندماجات اقتصادية ومالية ليصبح العالم كمنطقة اقتصادية واحدة.

المطلب الأول: تعريف العولمة

اختلفت وتعددت التعريفات لظاهرة العولمة وأصبح من الصعب إعطاء تعريف جامع لها نظرا لتناولها من زوايا مختلفة ومن أهم التعريف التي تناولت خصوم العولمة ما يلي:
يعرفها الدكتور عبد الرحمان خليفة لغويا: هي اشتقاق من العالم ومن العالمية لكي تصل بعد ذلك إلى العولمة.

اصطلاحا: هي مرحلة من مراحل التفكير الإنساني في العالم المعاصر، بدأت بالحدثة، الحدثة العالمية، ثم العولمة، ثم تأتي مرحلة الكونية.¹

كما ترجع كلمة العولمة في اللغة الانجليزية إلى الفعل globalize ويعني جعل شيء كونيا أو شاملا للعالم بأكمله سواء من حيث النطاق، المدى، أو التطبيق، الاستعمال أو جعل الشيء منتشر في كل أنحاء العالم world wide أما صفة global فيفي كروي "مدور" أو صفة تتعلق برأي تشمل العالم بأكمله في الرؤية والتطبيق أو العالم بأسره.²

¹ عثمانية لحميسي: **عولمة التجريم والعقاب**، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 67.

² قايد دياب: **المواطنة والعولمة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص 278.

تعرف العولمة بأنها هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزئة إلى حالة اقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمييز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على موانيق إنسانية عامة.¹

ويرى محمد الأطرش بأن العولمة هي "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية الأسواق الحرة".²

المطلب الثاني: تعريف العولمة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للعولمة الاقتصادية سنتطرق إلى بعض مفاهيم منها:

يعرفها صندوق النقد الدولي: بأنها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموعة دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع في أرجاء العالم كله.³

وتعتبر العولمة الاقتصادية هي الحادث الأبرز في مظاهر العولمة وأهمها وهي الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة، وتدفق رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا، وانتشار شبكات الاتصال، وإشاعة النمط الاستهلاكي وفتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية.⁴

تشير العولمة الاقتصادية على أنها عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال.⁵

¹ علاء زهير الرواشيدة: العولمة والمجتمع، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 21.

² أحمد عبد العزيز وحاسم زكريا: العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 86، 2010/9/7، ص 65.

³ فضل الله محمد إسماعيل: العولمة السياسية، دار الجامعة الجديدة إسكندرية، مصر، 2008، ص 15.

⁴ رضى محمد دعواق: العولمة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2005، ص 21.

⁵ علاء زهير الرواشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

العولمة الاقتصادية تشمل حرية التجارة والعلاقات المتزايدة بين العاملين في مناعة ما في مختلف أنحاء العالم، مع تراجع متفق عليه في السيادة القومية في المجال الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: أدوات العولمة الاقتصادية

لقد أظهرت التحولات العالمية في جميع مجالات المؤسسات الدولية والمنظمات والشركات العابرة للقارات التي يعتبرها من أهم أدوات العولمة.

1- شركات متعددة الجنسيات: وهي شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد، لكنها تخطط لها وتديرها استراتيجيا بشكل مركزي من المركز الرئيسي في الدولة الأم، وقد أسهمت هذه الشركات بشكل جوهري ومنذ الستينات من القرن العشرين في النمو السريع للتجارة العالمية.²

حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات عنصر هام وأساسي في النظام العالمي الجديد فهي تؤثر وبقوة فيه وإحدى القاطرات المهمة لجر اقتصاديات الدول نحو الاندماج العالمي كونها القناة التي يتحرك عبرها الـ FDI المتدفق عالميا، ويكاد هو من أكسبها صفة تخطي الحدود، وهذا نظرا لحجمها الكبير وكذا التقنيات والإبداعات التكنولوجية التي تحوز عليها وتتحكم فيها وكذا نتيجة للأبحاث العلمية المتواصلة وكل ذلك ساعدها على تخطي الحدود ونشر أنشطتها في مختلف أرجاء العالم.

هناك رابطة سببية بين العولمة وشركات متعددة الجنسيات وكل منها غذى الأخرى واستفاد منه خلال العقود الماضية، يمكن حصر تأثير الشركات متعددة الجنسيات في تعميق وتسريع العولمة من خلال الآتي

- الانتشار الواسع وإمكاناتها المادية والإدارية والتسويقية والمالية فباستطاعتها تهميش دور الدولة والتأثير التدريجي عليها، إن هذا التوسع يمثل قدرتها على توسيع نفوذها على المستوى العالمي، وأحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية

¹ محمد سعد أبو عامود: النظم السياسية في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي، 2008، ص 83.

² أحمد سيد مصطفى: تحديات العولمة والإدارة الإستراتيجية مهارات التفكير الاستراتيجي، دار النهضة العربية، 2008، ص 34.

إضافة إلى ما توفره لها المؤسسات الدولية من قوانين وتعليمات بشأن حرية عملها وحمايتها علما أن تلك الشركات أغلبها من الدول المتقدمة.

- التأكيد على الصفة العالمية: عملت على رفع وتوحيد تنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق الفنون والثقافة أي أنها تنتشر العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

- التأثير على النظام المالي العالمي: من خلال الحجم الضخم لأصولها وسيطرتها على حجم كبير من التجارة العالمية ونقل معظم الاستثمار العالمي، وكل ذلك يدل على مقدرة تحكمها في الاستقرار النقدي من خلالها وفروعها المنتشرة ولاسيما أن جميع الدول التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي تتجه إليها جذب FDI والتكنولوجيا وبالتالي فهي ساهمت بشكل وبآخر من الخروج من الاقتصاد المركزي نحو اقتصاد السوق الذي يعتبر سمة العولمة سواء في المجال التجاري أو المالي لاسيما هناك اتفاقيات متعددة الأطراف في المجال التجاري والمالي تسمح لها بتحريك أموالها ومنتجاتها بدون ضوابط أو قوانين تقيد عملها.

- تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل: إن تفاعل وتأثير TNCS على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي قد يؤدي إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وخصوصا في مجال العائد والكلف.

- التزايد المفرط لدخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسيات أو لها دور هام في خلق مناخ لظهور طبقة رأس مالية محلية متحالفة مع التوجهات الاحتكارية العالمية (شركات متعددة الجنسيات).¹

2- التكتلات الاقتصادية: عرفت التكتلات الاقتصادية منطقتها بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والأخطار التي خلفتها الحرب، أخذت هذه الظاهرة قوة الدفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وتزامنت ببروز عولمة الاقتصاد، حيث تعاضم الدور الذي

¹ حسين كريم حمزة : العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 65-67.

تلعبه هذه التكتلات في الاقتصاد العالمي وأصبحت تشكل إطار وآلية اندماج الاقتصاديات ذات المصالح المشتركة، يعرف التكتل الاقتصادي على أنه عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بصدق زيادة الإنتاج.¹

التكتل الاقتصادي عبارة عن تجمع يضم مجموعة الدول تتفق فيما بينها على أسس التعامل التجاري والمالي بحيث تطبق هذه الأسس على الدول المنطوية تحت هذا التجمع لقيام التكتل يجب توفر بعض مقومات من بينهما نجد:

- تجانس اقتصاديات أطراف التكامل وانسجام السياسات الاقتصادية؛
- التخصص وتقسيم العمل وتوزيع مكاسب التكتل؛
- وجود العجز والفائض والجوار الجغرافي؛
- توفر موارد الثروة الطبيعية والأيدي العاملة ووسائل النقل والمواصلات؛
- العوامل الثقافية والاجتماعية المشتركة؛
- العوامل الجغرافية من خلال ضرورة الترابط والامتداد الجغرافي؛
- التجانس السياسي بين الدول الأعضاء؛
- التعاون في مستويات التنمية الاقتصادية بين دول الأعضاء مرحلية التكامل الاقتصادي، وإعطاء الدول الأعضاء فترة التأقلم مع المتطلبات الجديدة ومشاركة الشعوب في تبني مراحل التكامل الاقتصادي.

أهداف التكامل:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير؛
- تسيير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع؛

¹ حسين كريم حمزة، مرجع سابق، ص 67.

- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية.¹

تتمثل التكتلات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي وتكتل جنوب شرق آسيا ومنتدى التعاون الآسيوي الباسيفي والسوق الأمريكية الشمالية (W.A.F.T.A) والتي تضم أكبر ثلاث قوى صناعية في العالم وفي أمريكا واليابان والصين، بالإضافة إلى خمس عشرة دولة أخرى، وأيضا السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا، "الكوميسا" وهذه التكتلات تعمل على تسهيل التجارة وانتقال العمل ورأس المال داخل دول التكتل.²

المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية

تعتبر العولمة حلقة من حلقات التطور العام للنظام الرأسمالي التي بدأت مع ظهور الدولة القومية في القرن 18 وهيمنة القوى الأوربية على أنحاء العالم مع المد الاستعماري، ومع تحول العالم إلى قرية بسبب تقارب الصلات ومع سهولة انتقال الأفراد والبضائع والمبادلات ازدادت الحرية الاقتصادية وقوة العلاقات بين المصالح الصناعية والخدمية في بقاع الأرض، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العولمة المالية في المطلب الأول ثم إلى أسباب ومرحل العولمة المالية في المطلب الثاني ثم إلى مظاهر مؤسسات العولمة المالية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية

تعرف العولمة المالية على أنها الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا وقد عرفت بأنها (الظاهرة التي نمت وتطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات

¹ آسيا قاسمي: أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2014/2015، ص ص 19-20.

² عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعة إسكندرية، 2003، ص 23.

الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشار كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف وإزالة الحدود والقوانين الرديعية للنظام المالي على المستويين المحلي والعالمي).¹

ثانيا: أسس العولمة المالية

تعتمد العولمة المالية على الأسس التالية:

1- عدم الفصل بين أقسام رأس المال:

إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال الوطنية أمام تدفق رؤوس الأموال وإنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين.

أ- **المستوى الداخلي:** ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصيرة الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية... الخ، وتجدر الإشارة أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض التفضلات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية وبنوك الأعمال، في بريطانيا ثم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسة كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية.

ب- **المستوى الخارجي:** ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول المالية الحكومية.²

2- تقلص دور الوساطة في التمويل:

وهو ما سمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل إلى اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعنى الانتقال من التمويل غير

¹ حسين كريم حمزة، مرجع سابق، ص 42.

² بوخرص عبد الحفيظ: مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، 2018/2017، ص 84.

مباشر من خلال الوساطة المالية والمصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والاقتراض، غير أن ذلك لم يفقد البنوك مكانتها ضمن المؤسسات المالية وأهميتها في تمويل الاقتصاد.¹

3- إزالة القيود التنظيمية:

يهدف هذا الدافع إلى تشجيع المنافسة والابتكارات المالية، وتكييف الأنظمة التي كانت سارية المفعول مع متطلبات المرحلة الجديدة.

إن مفهوم (رفع القيود التنظيمية) يعني على المستوى الوطني تشجيع المنافسة بين مختلف الهيئات المالية، وذلك بإزالة الفوارق بين مختلف هذه الهيئات (بنك مختص في الودائع، بنك مختص في توظيف القيم المنقولة... الخ) وتخفيف الرقابة والتنظيمات الخاصة بالنشاط البنكي (كإزالة التحديد الإداري لحد أو سقف لبعض أسعار الفائدة، تأطير القروض... الخ).

قد ساهم التنظيمان السابقان في تطوير أسواق الدولار الأوربي، والذي يعتبر من الأولى لحدوث اتصال دولي لمختلف الأسواق المالية، وتجدر الإشارة إلى أن سوق الأورو- دولار غير خاضع للتنظيمات التي يضعها البنك المركزي (البنك الاحتياطي الفدرالي)، كون أن العمليات في هذا السوق تتم خارج الولايات المتحدة، وكذلك فهذه السوق غير خاضعة للسلطات النقدية للبلد التي تتم فيها العمليات باعتبار أن هذه الأخيرة تتم بالدولار الأمريكي.

على هذا الأساس، هناك من يعتبر أن العولمة المالية (لاسيما بالنظر إلى سوق الدولار الأوربي) هي محاولة لتجاوز التنظيمات التي وضعتها الدول والقيود التي فرضتها، وبالتالي تعتبره نشأة سوق كسوق الأورو- دولار قد يقلل من فائدة صياغة تنظيمات على غرار التنظيمات التي وضعتها السلطات الأمريكية، والتي تكون غير فعالة وهو الأمر الذي يفسر الدخول انطلاقاً من بداية الثمانينات في فترة تتميز بإزالة القيود التنظيمية قصد تشجيع

¹ نادية العقون: العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2014، ص ص 50-51.

المنافسة بين الأعوان الاقتصاديين من جهة، ورفع العوائق التي تحول دون التحركات الدولية لرؤوس الأموال من جهة أخرى يرجع الميل نحو إلغاء القيود التنظيمية لعدة أسباب:

- ظهور الرغبة في تشجيع المنافسة قصد التخفيض من تكلفة الحصول على الأموال؛
- ظهور احتياجات تمويل معتبرة لاسيما عند الإدارة العمومية؛
- ضرورة فتح السوق المحلية لغير المقيمين؛
- تطور أسواق عملات الأورو (التي تعتبر بمثابة أسواق موازية غير منظمة).

ونظرا لكون عملية رفع أو إزالة القيود التنظيمية كان هدفها الأساسي تشجيع المنافسة، فقد أدت هذه العملية إلى ظهور ما يسمى بالابتكارات المالية.¹

المطلب الثاني: أسباب ومراحل العولمة المالية

أولا: أسباب العولمة المالية

هناك عدة عوامل ساهمت في توفير المناخ الملائم لتطوير ونمو العولمة المالية أهمها:

1- تنامي رأسمالية المالية: لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسدة في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطة وزيادة درجة تركزه، دور أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي يحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي. وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي.. تعيش على توظيف رأس المال لا على الاستثمار.

وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (فروض واستثمارات المالية) بشروطه الخاصة، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية، وكذلك في المنح والمعونات التي كانت تقدم من قبل البلدان الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية متعددة الأطراف. فقد نمت المعاملات المالية لمؤسسات الاستثمارات المالية نموا ملحوظا، حيث

¹ نادية العقون، مرجع سابق، ص52.

ارتفعت قيمة العمليات التي نمت في أسواق الصرف الأجنبي والأوراق المالية على المستوى العالمي عن عشرة مرات منذ عام 1982، متجاوزة بذلك حجم النمو المتحقق في التجارة الدولية والدخل القومي. وهو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة ولها آلياتها الخاصة ولم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية.

وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية أيضا بظهور "اقتصاد الرمزي" وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية (أي أسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية) التي تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود دون قيد أو عائق.

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فأتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص الاستثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى. وللدلالة على حجم هذه الفوائض التي تتساقط إلى الأسواق المالية المختلفة يكفينا أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الرئيسية قد قامت عام 1995 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 110% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 90% من إجمالي حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول، كما أنه يزيد على نصف قيمة الأسهم والسندات المتداولة وعلى الرغم من أن ظاهرة الاستثمار خارج الحدود الوطنية هي ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي، وأن الاستثمار المالي في الأسواق الخارجية كان قد بدأ منذ المراحل الأولى لتطور النظام الرأسمالي، فإن الجديد هو تعاضد حجم هذه الاستثمارات بمعدلات خيالية، وتنوع الأدوات المالية المتجسدة فيها، وارتباط الأسواق المالية في مختلف دول العالم، والاستقلالية النسبية التي تتحرك بها أموال بعيدا عن حركة التجارة الدولية.¹

¹ نادية العقون، مرجع سابق، ص 53.

3- ظهور الابتكارات المالية:

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين فإن جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (وهي الأسهم والسندات) أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات، والمستقبليات والسقف والقاعدة، والخيارات... الخ.

وكل هذه الأدوات تتطور من فترة لأخرى وعلى نحو مطرد بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية.¹

4- التقدم التكنولوجي:

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة.

وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة وسرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر نوفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحليين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

وأیضا يسهم في توفير المناخ الملائم لخروج ودخول الأرباح الرأسمالية الطائل عبر الحدود خلسة، ودون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها أو الحد من تأثيرها.

¹ حسين كريم حمزة، مرجع سابق، ص44.

5- التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحرير المالي الداخلي وبالتحرير المالي الدولي، وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا العدد نشير إلى ما يلي:

أ- توسعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيد المحلي والدولي؛

ب- دخلت المؤسسات المالية المصرفية، مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار، كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.¹

ثانياً: مراحل العولمة المالية

مرت العولمة المالية بالمراحل التالية:

أولاً: مرحلة تدويل التمويل غير مباشر:

استمرت هذه المرحلة من 1960 حتى سنة 1979 وتميزت بما يلي

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة؛
- ظهور وتوسع أسواق "الأورو دولار" بدءاً من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية؛
- سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بواسطة التمويل المباشر أو التمويل غير المباشر؛

¹ شذا جمال خطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 20-25.

- انهيار الصرف الثابت مع نهاية عشرية الستينات لسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني والدولار)؛
- انهيار نظام "بروتن وودز" في أوت 1971 وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف المرنة، بذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم؛
- إدماج "البتروودولارات" في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل؛
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية؛
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة؛
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة.¹

ثانيا: مرحلة تحرير المالي:

- تزامنت هذه المرحلة مع وصول "مارغريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا وتولي "بول فولكر" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي، وامتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي:
- المرور إلى اقتصاد السوق المالية وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛
 - رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى و.م.أ والمملكة المتحدة، وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛

¹ شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص26.

- التوسع الكبير في أسواق السندات (30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالمياً) وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي أدى جعل الدول الصناعية الكبرى تمويل العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار تلك الأدوات المالية العالمية لاسيما سندات الخزينة، وسميت هذه المرحلة بمرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية؛
- توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة التي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المشتقة بصفة خاصة؛
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار، وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هي تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.¹

ثالثاً: مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة:

امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن وتميزت بما يلي:

- 1- تحرير أسواق الأسهم، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم "big bang" وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أهمها، مما يسمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات؛
- 2- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل حدث إلهام والأخير في مشوار العولمة المالية؛
- 3- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة؛

¹ شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص27.

4- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تسبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية، بحيث أصبح بإمكان المستثمر الياباني شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمار فيها من و.م.أ باستعمال أطراف الحاسوب الموجودة في اليابان بكل سهولة، أكثر من هذا قد تكون تلك الأدوات مدرجة في البورصات اليابانية وهكذا بالنسبة للمستثمر الأمريكي أو البريطاني أو الألماني؛

5- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف؛

6- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة؛

7- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول مناطق خارج دول منطقة التعاون والتنمية. "OCDE".¹

المطلب الثالث: مظاهر مؤسسات العولمة المالية

أولاً: مظاهر العولمة المالية

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور العولمة المالية ومن أهمها:

- وجود فائض نسبي متزايد لرؤوس الأموال: حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية الناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية على مستوى الأسواق المحلية في الكثير من الدول حيث عجزت تلك الأسواق على استيعابها وبالتالي اتجهت تلك الفوائض تبحث عن فرص أفضل للاستثمار في أسواق المال الخارجية نظراً لزيادة العائد، وهو ما أدى إلى تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية ومن ناحية أخرى أدى إلى رأس المال منها ليبحث عن معدلات عائد أعلى في الدول الأخرى.²

- تنامي الرأسمالية المالية: حيث أدى هذا النمو الكبير للرأسمالية المالية دوراً أساسياً في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال

¹ غانم عبد الله: العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 80-82.

² شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص 21.

المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس مالية المال على استثمار وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثر لما يقدمه من موارد مالية (قروض، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة.

- **التقدم التكنولوجي:** ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو المر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة وحركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي تكثيف الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

- **التحرير المالي المحلي والدولي:** لقد ارتبطت التدفقات المالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والخارجي، مما أدت إلى زيادة التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية.¹

- **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:** فقد حدثت تغيرات كبيرة في صناعة الخدمات المالية وبالتالي زادت عمليات إعادة هيكلة تلك الصناعة بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي؛
- دخول المؤسسات المالية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية
فخلال الفترة (1980-1995) حيث انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%.²

¹ شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص 22.

² غالم عبد الله، مرجع سابق، ص ص 86.83.

ثانيا: مؤسسات العولمة المالية:

1- صندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه "المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه.

وقد أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945، بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في عام 1944، من حوالي 44 دولة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي خمسين عاما من إنشائه إلى 179 دولة وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصا.¹

ثانيا: صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي عن وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي يقع المقر الرئيسي له في واشنطن العاصمة ويديره أعضائه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا، ويعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي.²

أهدافه:

قام صندوق النقد الدولي طبقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه وتأسيسه لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- 1- تعزيز تعاون النقد الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف؛
- 2- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى نمو التجارة العالمية؛

- 3- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.

² شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص 23.

الوظائف والمهام:

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بما يلي:¹

- متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي، وإطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر.

- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية الطويلة الأجل من خلال الإصلاحات.

- تقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الإق والعمل على إرساء معايير جيدة للسياسات الإق والتنظيم المصرفي والمالي.

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية، كما يعتبر صندوق النقد الدولي هو المقر الرئيسي الذي تناقش فيه البلدان سياستها الإق الوطنية في سياق عالمي فضلا عن القضايا ذات الأهمية لاستقرار النظام النقدي والمالي والدولي.

يحصل الصندوق على أمواله من البلدان الأعضاء فيه ويمكنه استخدامها في إقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية

- يمكن الصندوق يمنح إعانات مالية لتقديم المساعدات خاصة للبلدان المنخفضة الدخل.

- يحق لأي بلد عضو في الصندوق الاقتراض منه إذا ما واجه مشكلات في المدفوعات مع بقية العالم.

فالصندوق لا يفرض القروض على البلدان بل يقدم الدعم المالي عند ما تكون البلاد في حاجة حقيقية للمساعدة وقدمت طلبا لهذه المساعدة، لأن أسعار الفائدة على القروض المقدمة من الصندوق أقل من أسعار الفائدة على القروض المتحصل عليها من أسواق رأس المال الدولية، وبهذا يمكن اعتبار صندوق النقد بأنه أهم مؤسسة مالية عملت على نشأة العولمة المالية وتطورها.²

¹ عبد المطالب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.

² شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص 25.

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تعتبر عملية استقرار نقد وتوفير قابلية العملات للتحويل وضمان حرية التجارة المتعددة الأطراف من أهم أهداف النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، فلقد كان انطباع السائد هو أن فترة ما بين الحربين وتضمنه ون قيود على النقد وأسعار الصرف ما بين الدول وكما تم التطرق إليه من قبل في مراحل العولمة المالية من بين الأشياء التي ترتب عليها انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي يحول دون تكرار ما حدث من قبل.¹

وفي سنة 1941 تم وضع مذكرة برنامج للدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية من طارق هاري وايت والذي كان يرى بأن إنشاء بنك دولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للإشراك في نظام لتثبيت أسعار الصرف فيما بينها.

ومن هنا اقترح هاري إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف والذي يكون مدعما لهذا البنك وفي أبريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع كل من بنك وصندوق النقد الدولي وكذا بدأ المشاورات والتي تمت أساسا مع الجانب البريطاني الذي كان له مع الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأكبر في وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي أثناء الإعداد لإنشاء البنك شاركت القضايا عدة اختلفت حولها الرأي منها، حجم رأس مال البنك ومسألة العضوية ودور البنك إذا كان يقدم قروض أم ضمانات للقروض وكذا نوع المساهمة التي يقدمها البنك.²

وعلى هذا الأساس تم إنشاء البنك الدولي والذي اعتبر بأنه بنك استثماري يتقدم بدور الوسيط ما بين المستثمر المتلقي للاستثمار في 27 كانون الأول سنة 1945 واعتبر أصحاب البنك حكومات الدول الأعضاء البالغ عددهم 179 والذين يمثلون أسهم رأس مال البنك.

¹ عبد المطالب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 24.

² شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص 31.

وهكذا بدأ البنك لتمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء اقتصاديات المهتمة أثناء الحرب تم جهود التنمية ويتمتع البنك بجدارة ائتمانية عالية حيث أن رأس المال القابل الاستدعاء يمثل ضمانا للبنك في قروضه وهكذا تحولت مساهمات الدول الأعضاء من الناحية العملية إلى نوع من ضمان التزامات البنك التي يعقدها في شكل قروض وسندات في الأسواق المالية يقوم نشاط البنك الأساسي على الإقراض وقد غلب على إقراض من البنك في المراحل الأولى الإقراض المشروع وخاصة مشروعات البنية الأساسية تم في مرحلة لاحقة لاسيما منذ الثمانينات التمويل البرامجي ويوجه خاص برامج التكيف الهيكلي حيث لا يمول البنك مشروعا محددًا وإنما يمول خرصة من السياسات الخاصة (سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي) وكما جاء في اسم البنك الإنشاء والتعمير فقد كانت الفترة الأولى من حياة البنك مخصصة أساسا لتمويل عمليات إعادة إنشاء وتعمير الدول الأوربية الخارجية من الحرب وبالتالي فقد كانت الدول الأوربية الأكثر استفادة من البنك خلال السنوات العشر الأولى من حياته وبعد منتصف الخمسينات تحولت عمليات البنك إلى التنمية فأصبحت دول العالم الثالث هي الأكثر استفادة وتقوم الفكرة الأساسية من وراء القروض التي قدمها البنك على توفير مصدر لتمويل الدول غير القادرة على اللجوء إلى سوق المالية الدولية وبذلك عملاء البنك هو الدول الفقيرة والأقل نموا وتتم قروض البنك بضمان من الحكومات في الدول المعنية.¹

¹ سعدي فاطمة الزهراء: أثر العولمة المالية على الأسواق المالية العربية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص ص 23-24.

المبحث الثالث: تقييم العولمة المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مزايا ومخاطر العولمة والعوامل المساعدة على تطورها والاستراتيجيات في مواجهة تحديات العولمة.

المطلب الأول: مزايا العولمة المالية.

للعولمة المالية جوانب ايجابية وسلبية هي المزايا والمخاطر التي تحتويها ويتعرض لها هذا النوع من العولمة وهي¹:

تحقق العولمة المالية العديد من المزايا خاصة الدول النامية منها وهذه بعض المزايا:

- يمكن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول الى الأسواق المالية العالمية وحصولها على ما تحتاجه من الأموال لسد فجوة الموارد المحلية.

- تسمح الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار في المحفظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية، وبالتالي الحد من زيادة حجم المديونية الخارجية.

- يؤدي تحرير النظام المالي والمصرفي الى خلق بيئة مشجعة للقطاع الخاص الى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج.

- تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا.

المطلب الثاني: مخاطر العولمة المالية.

يمكن ايجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

مخاطر هروب الأموال الوطنية.

مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال).

مخاطر التعرض لهجومات المضاربة.

المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الاجنبية.

اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.

¹- أحمد زاهر، " 27، 15، 20/03/2018، www.wikipedia.org

المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات البلدان النامية

لقد اتخذ تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات البلدان النامية عدة جوانب مختلفة، تتمثل أهمها في تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ضعف المؤسسات البنكية وانخفاض قدرتها على إقراض الأفراد والمؤسسات المحلية التي تحتاج لهذه القروض لتحقيق بقائها الاستراتيجي، التراجع في العوائد المتحققة من عمليات التصدير، الانخفاض في التدفقات النقدية إلى الدول النامية.

ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

أولاً: تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

انعكس الركود الاقتصادي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، ولم يقتصر أثرها على القطاع المالي في هذه الدول، فالبلدان النامية هي إحدى حلقات النظام الاقتصادي العالمي، والذي يمثل محوره الاقتصاد الأمريكي، كما أن دول اليورو هي الأخرى تأثرت بالأزمة المالية العالمية. ومن ثم فإن الركود الاقتصادي الذي أفرزته الأزمة المذكورة قلل من مستوى الطلب على صادرات البلدان النامية، و بما أن الصادرات هي التي تقود ارتفاع معدلات النمو في هذه البلدان فإن تراجعها ينعكس على تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي¹.

¹ عماد غزالي: الآثار الاقتصادية الكلية للأزمات المالية العالمية على البلدان النامية في ظل العولمة المالية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 182.

- جدول رقم(1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية حسب المنطقة للفترة (2007-2009)

| البيان / السنوات | 2007 | 2008 | 2009 |
|----------------------------|------|------|------|
| مجموعة الدول النامية | 8.7 | 6 | 2.5 |
| وسط وشرق آسيا | 5.5 | 3 | -3.6 |
| رابطة الدول المستقلة | 9 | 5.3 | -6.5 |
| الدول الآسيوية | 11.4 | 7.7 | 6.9 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 5.7 | 4.3 | -1.7 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 6 | 5 | 2 |
| إفريقيا الجنوبية | 7 | 5.5 | 2.6 |

المصدر: عماد غزالي، مرجع سابق، ص 183.

يوضح الجدول انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية في ظل الأزمة المالية العالمية من 8.7 % سنة 2007 إلى نحو 6.0 % سنة 2008 و إلى 2.5 سنة 2009 ، وتباينت معدلات الانخفاض هذه بين مناطق العالم المختلفة إذ سجلت مجموعة رابطة الدول المستقلة أعلى نسبة انخفاض في معدلات النمو الحقيقي بانخفاضها من 9.0 % سنة 2007 إلى (- 6.5 %) سنة 2009 ، و ثم تأتي بعدها دول وسط وشرق أوروبا بمعدل نمو سالب قدره بنحو (- 3.6 %) لسنة 2009 ، فيما سجلت الدول الآسيوية أعلى معدلات النمو الحقيقي وبنحو 6.9 % ثم دول إفريقيا جنوب الصحراء وبمعدل نمو موجب بلغ 2.6 % سنة 2009.¹

ثانيا: ضعف القطاع البنكي وانخفاض قدرته على تمويل الاقتصاد

شهد الاقتصاد العالمي إثر وقوع الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية حالة من الذعر وتزايد المخاوف من انتقال عدوى وآثار هذه الأزمة إلى الاقتصاديات العالمية،

¹ عماد غزالي، مرجع سابق، ص 184.

الأمر الذي اعتبر مصدر خطر كبير يجلب تأثيرات سلبية كبيرة على القطاع المالي في البلدان النامية. ويمكن توضيح ما سبق كالآتي:

- تتأثر البنوك والمؤسسات المالية في البلدان النامية بصورة مباشرة بالأزمة المالية العالمية، وذلك بقدر ما تمتلك من أصول ترتبط بالرهون العقارية متدنية الجودة، غير أن الواقع يشير إلى عدم تضرر البنوك والمؤسسات المالية في البلدان النامية بالرهون العقارية متدنية الجودة، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف ارتباط هذه البنوك والمؤسسات بالمؤسسات البنكية الدولية. ومن جهة أخرى، فإن تأثيرات المؤسسات المصرفية البنكية العاملة في كثير من الدول النامية هي تأثيرات محدودة أيضا (ومثال ذلك المؤسسات البنكية الأجنبية في دول أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا)¹

- تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى تأثيرات سلبية غير مباشرة على اقتصاديات البلدان النامية، إذ يترتب على الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم في الأسواق المالية وأسعار المنازل، تخفيض ونقص في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات البنكية، وقد تسبب ذلك في الكثير من المشكلات بسبب عدم توافر المستويات الكافية من رأس المال التي توفر التمويل اللازم والكافي. وينجم عن الوضع السابق دفع البنوك والمؤسسات البنكية إلى تعزيز وتدعيم رؤوس أموالها، والإحجام عن منح الائتمان في مواجهة الأزمة المالية، وفي أسوأ الحالات ستقع تلك البنوك والمؤسسات في مشكلات الإفوائية، فتصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين، مما يدفع بحكومات تلك البنوك والمؤسسات إلى إعادة هيكلة رؤوس أموالها؛

- إن تقليص البنوك والمؤسسات البنكية لعمليات الإقراض في البلدان النامية، سواء لتمويل القطاع العائلي أو تمويل الاقتصاد، من شأنه أن يخفض الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وزيادة البطالة وتحقيق معدلات نمو متدنية، مما ينعكس في النهاية على انخفاض الطلب، وتراجع معدل النمو الاقتصادي.

¹ عماد غزالي، مرجع سابق، ص184.

ثالثا: الآثار على التجارة الخارجية:

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل النمو في التجارة العالمية من 7.4 % في سنة 2006 إلى 2.1 % في أواخر سنة 1.2009 وتتمثل أهم مصادر هذا التراجع في أسعار البضائع، تراجع طلب البلدان المتقدمة على كثير من السلع والتراجع في الطلب السياحي.

- تراجع عائدات التصدير وانخفاض طلب الدول المتقدمة على منتجات وصادرات الدول النامية: إن حالة الكساد التي تلت الأزمة المالية العالمية، وتفاقت في الاقتصاديات المتقدمة، وامتدت تأثيراتها على الاقتصاد العالمي ككل، ولم تستثنى من ذلك اقتصاديات البلدان النامية، حيث تراجع الطلب على الصادرات العالمية ككل.

وغالبا ما تعتمد الاقتصاديات النامية على الصادرات، لذلك فإن تراجع العوائد المتحققة من هذه الصادرات يؤثر تأثيرا بالغا عليها، ويساهم في انخفاض وتدني معدلات نم وها الاقتصادي.

أن الارتباط بين عوائد الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي (Monaghan) ويشير موناجان لا يقتصر على الاقتصاديات النامية، بل أن هذا الارتباط قائم في جميع الاقتصاديات، ومن أمثلة ذلك حالات كوريا، الهند، الصين، ماليزيا واليابان.

وللإشارة توجد حصة كبيرة من واردات السلع والخدمات والمواد الأولية للولايات المتحدة الأميركية تأتي من البلدان النامية، وعلى سبيل المثال، سجلت مؤشرات قطاع البرمجيات في الهند تراجعا في النمو، وذلك نتيجة قيام هذا القطاع بتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى الولايات المتحدة الأميركية، وإلى البلدان المتقدمة الأخرى.¹

¹ عماد غزالي، مرجع سابق، ص185.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال بحثنا هذا وجدنا أن العولمة المالية لن تؤدي بصورة الية وتلقائية الى الاضرار الدول، وانما يتوقف الأمر على الدول في حد ذاتها وعلى قدرتها على تسيير شؤونها الاقتصادية، واعتمادها على سياسات سليمة تزيد من قدرتها التنافسية. ولذلك فانه ينبغي على الدول وخاصة الجزائر قبل أن تتخرط في العولمة المالية تحديد السياسة الاقتصادية الملائمة، والتي تتضمن جهازا مصرفيا قويا. وتجدر الاشارة في هذا السياق الى تحرير سوق رأس المال، يجب أن يأتي بعد استكمال الجانب الأكبر من عملية تحرير سوق السلع، وعلى حد قول ماكينون : "لا يجوز السماح بالتدفقات الحرة لرأس المال الا في نهاية برنامج للتحرير يثبت نجاحه، فيما عدا ذلك فان المطلوب أثناء عملية التحرير فرض قيود صارمة على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تزداد فجأة.

الفصل الثاني:

اثر العولمة المالية على

الاقتصاد الجزائري

تمهيد الفصل الثاني:

إن الجزائر وبدخولها الألفية الثالثة تجد نفسها أمام تحديات كبيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وبما أن العولمة حركية مستمرة وهي في تقدم متواصل فإنه لم يبق هناك خيار أمام الجزائر لرفض العولمة التي أصبحت ضرورة حتمية، ويبقى عليها تقبل هذه الضرورة وأن تسعى جاهدة لمواجهة تحدياتها.

وواقع الأمر أن الجزائر تحاول في كل مرة التكيف مع المعطيات والمستجدات والمتغيرات العالمية، هذا ما فرض عليها التكيف مع العولمة المالية مما أدى بها إلى القيام بتغيير نظامها الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وكذا إلى عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري؛
- المبحث الثاني: السوق المالي الجزائري والعولمة المالية؛
- المبحث الثالث: آثار العولمة المالية على السياسات الاقتصادية للجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ابتداء من المرحلة الأولى في المطلب الأول والمرحلة الثانية في المطلب الثاني والمرحلة الثالثة في المطلب الثالث والمرحلة الرابعة والأخيرة في المطلب الرابع.

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1962-1966

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، وقد اتخذت فيها اللبانات الأولية الهادفة إلى بناء الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية وكذلك الدواوين الوطنية. إن اختيار الاشتراكية جاء في العديد من النصوص الأساسية ابتداء من مؤتمر الصومام 1956 الذي أعطى الإشارة إلى التسيير الذاتي للمؤسسات، ويتأكد الاتجاه نحو الاشتراكية بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية، ابتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، وميثاق الجزائر 1964، وفيما بعد في ميثاق 1976.¹ تميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين؛

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة؛

- الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرق المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، و 4300 كم من السكك الحديدية

¹ - المسعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر : 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص340.

و 20 مطارا، وشبكة الكهرباء، و 600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية؛ - مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و 35000 إطارا متوسطا و 100000 عاملا ومستخدمًا¹، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما؛

- التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوربيين؛

- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع البنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى؛

- عند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد. فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

وأمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي²:

- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها؛

- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S N. REPAL) و (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و 20% من حصص شركة الغاز (CAMEL)، و 40% في رينو (CARL Renault) و 30% في (A. B. A. B. S) و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة (La Fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر أقيمت بعناية؛

¹ - Ahmed HENNI, *Economie de l'Algerie indépendante*, ENAG Algerie, 1991, P: 26.

²- **IBID**, P:4.

- إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل، وبيع المحروقات Sonatrach في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، شركة (SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، وشركة (O . M . E . A . S) في الصناعة الميكانيكية والطائرات؛

- وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 12 / 12 / 1962 ، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 13/08/1966.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1967-1988

كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين، ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم والبتترول، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها. وقد تم الاعتماد على عدد من المخططات كالتالي:¹

| المخطط | المخطط | الفترة | المخطط | المخطط | المخطط |
|-------------------------|----------------------------|--------------------|-----------------------------|----------------------------|--------|
| المخطط الثلاثي الأول | المخطط الخماسي الأول | التكميلية 78-79 | المخطط الرباعي الثاني | المخطط الرباعي الأول | 73-70 |
| 69-67 | 84-80 | 78-79 | 77 -74 | 73-70 | 89-85 |

¹ عيجولي خالد: انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 321.

- التصحيح الهيكلي الأول 1967-1978: اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها:¹

- **المخطط الثلاثي 1967-1969** الذي يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 18% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967، مقابل 13 % سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967، مقابل 17.5% سنة 1963.

- **المخطط الرباعي الأول 1970-1973** ويظهر قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

- **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977** يعتبر تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات ومواد البناء والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية، نتيجة لارتفاع إيرادات المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969.

وتميز هذا الجزء من المرحلة الثانية على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، حيث كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

¹ عيجولي خالد، مرجع سابق، ص322.

- **الفترة التكميلية 1978-1979**: تعتبر هذه الفترة بمثابة مرحلة إتمام ومراجعة، حيث تم خلالها وضع حوصلة للبرنامجين الرباعيين السابقين وتحديد النسب المنجزة منهما، والعمل على إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:¹

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني؛

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛

- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والنواتجة عن الأزمة الدولية.

- **التصحيح الهيكلي الثاني 1980-1989**: وقد شهدت هذه الفترة بداية تطبيق التوجهات والمعالم الكبرى للاستراتيجية التنموية الجديدة والتي تضمنت مخططين خماسيين:

- **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)** والذي سعى إلى استكمال إنعاش القطاعات التي لم تعطى لها الأهمية من قبل وتدعيم الاقتصاد الوطني والاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته وكذلك معالجة كل الإختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني أثناء السبعينات أما فيما يخص السياسة الاستثمارية فأتخذت الدولة إجراءات جديدة سمحت بمشاركة الرأسمال الأجنبي لتسيير الشؤون الاقتصادية وذلك في إطار خلق مؤسسات مختلطة لمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية. وهذا ما يؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا الرأسمال الأجنبي للمشاركة في تحقيق الاستراتيجية التنموية المتبعة.

- **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)** والذي وضع كتكملة لتحقيق الأهداف التي سطرت التحقيق المخطط الخماسي الأول غير أنه لم يكتمل نظرا لقيام السلطات الجزائرية بمراجعة شاملة، حيث وبسبب الأزمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 والتي تجلت

¹ - Zakia BELOGBI, **Adaptation du modèle macroéconométrique de Haque et alii à l'économie algérienne**, thèse de doctorat non publier, faculté des sciences économiques et de gestion, département de sciences économiques, option économétrie, université d'Alger, 2004-2005, P: 26.

في انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية تبيين وبوضوح ضعف الاقتصاد الوطني وبرز اختلالات خطيرة والتي انعكست بالآثار السلبية على الحياة الاجتماعية فمهدت إلى أحداث أكتوبر 1988 وأصبح ذلك واضحا من خلال تفاقم الديون الخارجية وارتفاع نسبة التضخم الأمر الذي استدعى إلى ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية تمثلت فيما يلي:

- تطبيق سياسة استقلالية المؤسسات بهدف إعطائها فعالية اقتصادية؛

إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية من خلال تطبيق إجراءات جديدة منبثقة عن قانون 29/88 ويقضي بتدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية؛

- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وما يتعلق به.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1989-1998

في نهاية المرحلة السابقة ومنذ بداية 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية- صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير-، من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وهكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثل في الإصلاح بالترج، وتوالت بعده الاتفاقيات مع الصندوق على النحو التالي:¹

- **الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989:**² لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي 1989، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 7. 155 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS في إطار اتفاق STAND BY، وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990. إن انخفاض مداخل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب. في الأسواق الدولية، جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ، والذي قدر ب: 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS.

¹ - Mourad BEN ACHENHOU, **reformé économiques dette et démocratie**, édition echrifa, Alger, 1992, P: 119.

² - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص 259.

وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 2.9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8% هذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

- **الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني 1991:** كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أبريل 1991.¹ حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر ب 300 مليون DTS أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب: 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992.² وقد وزع هذا القرض أربع أقساط متساوية أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، ويستمر تحرير الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية 27 أبريل 1991 التي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والرابع في مارس 1992، ومما سبق يتضح أن هذه الفترة تميزت باستعمال هذا القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى:

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار؛

- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية؛ - التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد؛

- إصلاح النظام الجبائي؛

¹ - Mourad BEN ACHENHOU, **OP.CIT**, P: 119.

² - Ahmed BEN BITOUR, **L'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités** , Edition marinoor, algerie, 1998, P:78.

- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع؛
- سن شبكة اجتماعية للعائلات لامتناس الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.

وكإجراءات عملية لجأت الحكومة في 01 أكتوبر 1991 بتقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، تطهير المؤسسات المالية، تحرير 40% من الأسعار، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لكن خلال تلك الفترة الجزائر كانت تعيش وضع اقتصادي واجتماعي صعب هذا من جهة ومن جهة أخرى هي في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، لكن هذه التمويلات يجب أن يوافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحى آخر.

- اتفاق الاستعداد الائتماني أبريل 1994: ولقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:
- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن؛
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 7315 DTS، وع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق؛ والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات. وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليها سابقا نذكر منها ما يلي¹:
- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛

- بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية؛

- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3 % من الناتج الداخلي الخام؛

¹ عيجولي خالد، مرجع سابق، ص325.

- تقليص وتيرة التوسع النقدي الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإيداع من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%؛ أما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات نذكر من أهمهما:¹
- بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تم رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%؛
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام؛
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2 . 6 مليار دولار؛
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد.
- لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 و حددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.
- **اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 - ماي 1998**: بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق، وفي الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات - ماي 1995، ماي 1998 - في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.
- بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر ب 1.69 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127 . 9 % من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة

¹ - Ahmed BEN BITOUR; OP- CIT, P, P: 95, 96.

مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الانفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1998، بالإضافة الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1996، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الأخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011.¹

ولقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس.

لقد تمحور البرنامج أساسا على استراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي، خلق مناصب الشغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، توازن في ميزان المدفوعات.

وخلال هذه الفترة 1995-1998 اتخذت عدة قرارات نذكر منها:²

- حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خصصة بعضها؛
- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات وترقيتها؛
- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية؛
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خصصة المؤسسات العمومية.

ومن خلال السياسة التي تبنتها الحكومة ابتداء من سنة 1995 ظهور فرائض متتالية بالنسبة للميزانية وهذا يعود إلى الإجراءات المتخذة في جانبي الميزانية، فالإيرادات عرفت تطورا ملحوظا ما بين 1995-1997 وهذا راجع لتحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الإيرادات غير البترولية بقيت في شبه

¹ كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص: 123.

² عيجولي خالد، مرجع سابق، ص326.

استقرار، أما النفقات عرفت انخفاض ملحوظ وهذا راجع إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار مع تجميد عملية التوظيف.

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة 1999 حتى الآن

تميزت هذه المرحلة بعدد من البرامج لتدارك التأخير الذي نجم عن المرحلة السابقة وخاصة ما شهدته الجزائر في نهايتها من تعثر للتنمية الاقتصادية راجع للعديد من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية.

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (PSRE) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، ويستهدف دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الانتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية،¹ ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمية.²

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC*) هو برنامج للاستثمارات العمومية، وبعد كتملة لمسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني، في إطار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بالبرنامج السابق، وقد خصص له مبلغ قدر بحوالي 4203 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 55 مليار دولار، هذا المبلغ الي يمثل المخصصات الأولية المعلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج خلال الفترة 2009 - 2005 حوالي 114 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة

¹- Rapport etablie par la gouvernement algérien, le **Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement "Algerie"**, imprimé en Algérie avec l'aimable assistance du Systeme des Nations-Unies, impression EL-DIWAN, algerie, 2005, P, P:11, 12.

² - كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، العدد السابع، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص 200.

2006-2009، حيث وصل المبلغ في المجموع إلى أكثر من 13809 مليار دينار، أي أكثر من 180 مليار دولار.¹

- برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2016: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (**PCCE) خصص له 21421 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار خصصت لشقين هما:²

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار)؛

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل 156 مليار دولار).

¹ - حميد باشوش: المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص58.

² - فوزية خلاط: برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الانسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013، ص 111.

المبحث الثاني: السوق المالي الجزائري والعولمة المالية.

إنّ الجزائر ورغبةً منها لدخول إقتصاد السوق والاندماج في الإقتصاد العالمي استجابة للتغيرات السريعة في شتى المجالات ومسايرتها واستكمالاً للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها مع نهاية الثمانينات فقد سعت جاهدةً من أجل إنشاء سوق مالية والعمل على تطويرها وضمان سيرها لتحقيق أهدافها المرجوة، وسوف نتطرق إلى إنشاء بورصة الجزائر في المطلب الأول ثم إلى الأطراف المتدخلة في بورصة الجزائر في المطلب الثاني وهيكلة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر في المطلب الثالث وفي المطلب الرابع إلى معوقات السوق المالي الجزائري.

المطلب الأول: إنشاء بورصة الجزائر

إن فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، التي أعلن عليها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988، في نفس السنة صدرت عدة قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، إن رأس المال المؤسسات العمومية الاجتماعي والذي يمثل حق الملكية قسم لعدد من الأسهم وتوزع ما بين صناديق المساهمة، وبذلك تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم (s.p.a) تسيير حسب أحكام القانون التجاري المكمل بقوانين عام 1088.¹

إن فكرة إنشاء بورصة الجزائر مرت بعدة مراحل هي:²

- المرحلة الأولى (1990-1992): في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حملت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها وكذلك انشاء صناديق المساهمة، من جملة هذه الاجراءات انشئت مؤسسة دعيت شركة القيم المنقولة (s.v.m) ومهمتها تشبه إلى حد بعيد مهمة البورصة في الدول العظمى، ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق

¹ شمعون شمعون: البورصة - بورصة الجزائر -، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005، ص 79.

² المرجع نفسه، ص ص 79-80.

المساهمة الثمانية، أما رأسمال هذه الشركة فلد قدر بمبلغ (320000 دينار)، يدير الشركة مجلس إدارة متكون من 8 أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة.

- المرحلة الثانية (1992 حتى يومنا هذا): لقد مرت هذه الشركة بفترة حرجة ناجمة عن ضعف رأسمالها الاجتماعي والدور غير الواضح الذي يجب أن تلعبه في فبراير عام 1992 رفع رأس المال الشركة إلى (932000 دينار) كما أن إسم الشركة تغير وأصبح بورصة الأوراق المالية (B.V.M).

المطلب الثاني: الأطراف المتدخلة في بورصة الجزائر.

يتدخل في بورصة الجزائر العديد من الأطراف يمكن تحديدهم كما يلي:¹

الفرع الأول: الوسطاء في عملية البورصة:

الوسيط هو شخص طبيعي يقوم بالوساطة بين شخصين لأجل أن يتعاقدا حاصلًا مقابل عمولة غالباً ما تكون نسبة معينة من الصفقة التي أنجزها، حيث يقوم ببيع وشراء الأوراق المالية لممارسة نشاطه، ويشترط في الوسيط أن يكون الشخص مؤهل، تختلف أنواعه باختلاف المهام المسندة إليه، حيث يؤدي دوراً فعالاً في تحريك عمليات البورصة، إذ أنه لإرسال أمر إلى البورصة يجب الاتصال حتماً بوسيط في عمليات البورصة معتمد من لجنة التنظيم ومراقبة عمليات البورصة، حيث منحت هذه الأخيرة الاعتماد لمجموعة من الشركات لممارسة أنشطة الوساطة في البورصة نذكر منهم شركة الراشد المالي ممثلة من طرف كل من القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والشركة الجزائرية للتأمين الشامل، المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف، مؤسسة توظيف الأموال المنقولة...إلخ.

¹ هشام بورمة، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير ادارة ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2009/2008، ص139.

الفرع الثاني: وزارة المالية:

إذ يتدخل وزير المالية لتعيين رئيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة والمصادقة على النظام العام للجنة تنظيم ومراقبة البورصة.

الفرع الثالث: بنك الجزائر:

يلعب دوراً أساسياً في السياسة النقدية وفي مراقبة النظام المصرف والمالي، فيتدخل في مسار معالجة المعاملات على الأوراق المالية وذلك لأن كل الوسطاء يستعملون حسابات شركاتهم الأم المفتوحة لدى بنك الجزائر لتبادل الأموال المتعلقة بتداول الأوراق المالية.

الفرع الرابع: الشركات:

وهي الشركات الحاصلة على تأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لإصدار أوراق مالية وعرضها للجمهور.

الفرع الخامس: صندوق الضمان:

الذي يتكون من مجموع الوسطاء ويسير من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وذلك ضماناً لمسئولياتهم اتجاه زبائنهم، ويمول الصندوق من الاشتراكات الإلزامية للوسطاء، ونواتج العقوبات المفروضة على المخالفين للوائح وقوانين البورصة.¹

الفرع السادس: المتعاملون:

يتيح التشريع الجزائري مجالاً واسعاً أمام تدخل الأشخاص الطبيعيين لاستثمار أموالهم وتسييرها مباشرة من قبل صاحبها أو تسير من طرف الوسيط في عمليات البورصة عن طريق الوكالة أو المساهمة أو الاستثمار في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المتداولة وتسيير ما تم استثماره بشكل غير مباشر.

المطلب الثالث: هيكل القطاع المالي والمصرفي في الجزائر

عرف النظام المصرفي إصلاحات متتالية ومتعاقبة كانت مجملها قانونية، فبعد إصلاحات سنة 1986 بمقتضى القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق

¹ هشام بورمة، مرجع سابق، ص 140.

بنظام البنوك والقروض أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية، ثم سنة 1988 بمقتضى القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم لقانون 86-12 السابق الذكر، ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، ثم جاءت الإصلاحات الجوهرية والتي تمثلت في صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990¹، والذي يهدف في مجمله إلى وضع الجزائر على عتبة اقتصاد السوق الحر، فمن بين ما جاء هذا القانون هو فتح المجال أمام البنوك الخاصة وكذا تقنين عمليات السوق المفتوحة (شراء وبيع من طرف بنك الجزائر للأوراق العمومية الأقل من 6 أشهر، والأوراق الخاصة القابلة لإعادة الخصم) وهي العمليات الحديثة العهد بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري فيما يخص إعادة التمويل. ونظرا للتسارع الكبير لسن التشريعات وإصدار القوانين ظهرت نتائج سلبية خاصة ما تعلق بالبنوك الخاصة منها حيث أفلست بعض البنوك كالبنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA، والخليفة بنك، والمشاكل التي ترتبت عليهما وما انجر عنها من سحب الاعتماد وغلق العديد من البنوك الخاصة، وما أبانت عنه هذه الأحداث من عدم تحكم وضعف المراقبة، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في القوانين بتعديلات على غرار الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بهدف التعزيز من آليات الرقابة والتحكم من قبل البنك المركزي، والأمر 04-01 و 04-02 و 04-03 والمتعلقة بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشروط تكوين الاحتياطي الإجباري ونظام ضمان الودائع المصرفية على التوالي، كما بدأت الجزائر في نهاية 2005 في العمل على خصوصية البنوك العمومية كآلية لتحسين وتطوير خدماتها وبلغ عدد البنوك المعنية بالخصوصية سبعة بنوك على رأسها القرض الشعبي الجزائري لكن هذه العملية توقفت.

¹ - الموقع الرسمي لبنك الجزائر على الرابط التالي:

ثم جاء الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض والمعدل والمتمم للأمر 11 - 03 ، والذي جاء بتعريف البنك الجزائر وتحديد الصلاحياته ومهامه، والتي تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع في الاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي. كما هدف هذا التعديل لتشديد الرقابة على البنوك الخاصة، والتي أصبحت لا تنشأ إلى بمساهمة وطنية قيمتها 51%¹.

ويتشكل النظام المصرفي حاليا (نهاية 2013)، بالإضافة إلى البنك المركزي (بنك الجزائر)، من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة. وتتوزع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي:²

- 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- 13 مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد (1) برؤوس أموال مختلطة؛
- 03 مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛
- 05 شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛
- 01 تعاقدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت، في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

أما في ما يتعلق بالسوق المالي في الجزائر فيعتبر واحد من أهم النفاص في الاقتصاد الجزائري افتقاره لسوق مالي نشط يتيح للمؤسسات قنوات جديدة للتمويل وللأفراد مجالات متعددة للاستثمار وللدولة صورة واضحة للحالة الاقتصادية بحيث يتسنى لها من خلاله بناء السياسات الاقتصادية المناسبة ومراجعة نتائجها، لهو أمر سلبي للغاية. ومنذ الإصلاحات التي عرفتتها المؤسسة العمومية في أواخر الثمانينات والتي نتج عنها نشأة صناديق المساهمة والتي تملك أسهم المؤسسات بأقساط متساوية، وكذلك تحول هذه

¹ - الجريدة الرسمية، الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، العدد 50، الجزائر، الصادرة في 01 سبتمبر 2010، ص ص: 11-15.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص: 100.

الشركات إلى شركات مساهمة بإصدار قانون جانفي 1988، ومع النظام التأسيسي لشركات المساهمة (مؤسسات عمومية)، استوجب نشأة سوق يسمح بتداول أسهم هذه الشركات، حيث عملت السلطات العمومية سنة 1990 بتوصيات من صندوق النقد الدولي بتحضير شروط قيام سوق مالية، حيث قررت الحكومة ومن خلال هيئة مؤهلة الجمعية العامة لصناديق المساهمة"، إنشاء هيئة يعطى لها اسم شركة القيم المنقولة وحددت مهامها على أساس المهام التي تقوم بها البورصة في الدول المختلفة¹، والتي أصبحت فيما بعد بورصة القيم المنقولة.

واليوم سوق رأس المال في الجزائر يتكون من: سوق أولية تضم مجموعة من البنوك العمومية والتي تعمل على مساعدة المؤسسات على الدخول إلى البورصة وذلك بتحديد القيم المنقولة المناسب طرحها في السوق والتوقيت المناسب ... إلخ. وسوق ثانوية بها سوق منظمة، وتتمثل في بورصة القيم التي بدأ نشاطها في شهر جويلية من عام 1999 وتضم عددا محدودا من الشركات، وسوق غير المنظمة، ويتم بها إلى حد الآن تبادل أوراق المالية للمؤسسات التي لم تدرج بعد في البورصة.

لقد بقي مستوى التعامل في بورصة الجزائر منذ إنشائها ضعيفا إلى أقصى الحدود، فلا القطاع الخاص تطور وأصبحت شركاته كثيرة وقابلة للإدراج في البورصة، ولا الحكومة تخلت عن الشركات العمومية، ولا هيئات البورصة استطاعت أن تحافظ على الشركات القليلة التيس أدرجت بها. فها هي شركة الرياض سطيف تتسحب للسماح لها بخصوصيتها بالكامل. وهذا إنما يعد مؤشرا على فشل تجربة الإدراج؛ لأن أحد أهم أهداف البورصة هو المساهمة في خصصة المؤسسات، حيث سمح للمؤسسات بطرح 20% من أسهمها في البورصة كإحدى آليات الخصصة. وفي الوقت الذي توقع المراقبون بأن يرتفع عدد المؤسسات في بورصة الجزائر، أخذ يتضاءل، بل إن الوضع قابل للتطور إذا ظلت الأمور على حالها، مع تهديد شركات أخرى بإمكانية الانسحاب.

¹ - شمعون شمعون، مرجع سابق، ص 79.

وتتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة حاليا سوقا لأسهم رأس المال وسوقا لسندات الدين على النحو التالي:¹

- تتكون سوق أسهم رأس المال من:
- السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حاليا أربع (04) شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:
- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة، 7 أليانس للتأمينات، الناشطة في قطاع التأمينات،
- أن سي ا-روبية: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.
- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 جانفي 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة. (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012).
- ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدرة بديلا للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.
- تتكون سوق سندات الدين من:

- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة. ويوجد سند واحد مدرج في تسعيرة هذه السوق، وهو خاص بمجموعة دهلي التي من المقرر أن يحل تاريخ استحقاق سندها في سنة 2016.

¹ - الموقع الرسمي لبورصة الجزائر على الرابط التالي:

- وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حاليا 27 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 320 مليار دينار جزائري. ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات إستحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاما، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

وقد أوضح تقرير لصندوق النقد الدولي بأن تطور السوق المالي في الجزائر لا يعيقه الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تم تكييفه بطريقة جيدة، بالإضافة إلى الأرضية التقنية التي تعتبر عملية، وإنما يعيقه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي مازال دون المستوى.¹

المطلب الرابع: معوقات السوق المالي الجزائري.

رغم تبني الجزائر سياسة اقتصاد السوق واعتمادها برامج التصحيح الهيكلي لإحداث التوازنات الاقتصادية الكبرى والتماشي مع ظاهرة العولمة المالية، فإن ذلك لم يكن كافياً لتوفير مناخ ملائم لنمو المدخرات واستقطاب رؤوس الأموال ومن ثمة عدم إمكانية تمويل الاستثمارات في الموارد المحلية، وبذلك أصبحت السوق المالية الجزائرية تعاني جموداً في أدائها إلى جانب الضعف الذي يميز النظام المصرفي الجزائري بسبب مجموعة من العوائق تحول دون تحقيق الأهداف ضعف تطور السوق المالي الجزائري فيما يلي:²

الفرع الأول: عدم تنوع الأوراق المالية:

تفتقر بورصة الجزائر إلى قلة الأوراق المالية المعروضة بسبب قلة الشركات المدرجة في البورصة، إضافة إلى أنّ حيازة الأوراق المالية من طرف الأعوان الاقتصاديين محدد بسقف معين.

¹ - خالد عيجولي: وظيفة الوساطة المالية ودورها في تنمية التعاملات المالية، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص ص 144-145.

² - هشام بورمة، المرجع السابق، 140.

الفرع الثاني: ضعف النظام المعلوماتي وغياب الشفافية.

ففي بورصة الجزائر لا يمكن للمستثمر في الأوراق المالية الحصول وبشكل واضح ودقيق وسريع على المعلومات اللازمة لإجراء تحليلاته سواء عن أداء الشركات المدرجة أو غيرها، وإن وجدت فتكون معلومات عامة وسطحية، إضافة إلى عدم وجود هيئات مختصة في ميدان المال والأعمال تقي بتحليل هذه المعلومات المنشودة، وهو ما يزيد من صعوبة وتعقيد عمليات اتخاذ القرار الاستثماري، إذا لا يمكن للبورصة أن تنمو في مناخ لا تسوده الشفافية.

الفرع الثالث: هيمنة القطاع العام:

إنّ قرار السلطات الجزائرية بإنشاء بورصة الجزائر جاء تماشياً مع اقتصاد السوق الذي يتميز بهيمنة القطاع الخاص، وهو ما لا نجده في واقع الاقتصاد الجزائري الذي يطغى عليه القطاع العام، حيث نجد أنّ تأخر عمليات الخصخصة التي كان يعوّل عليها كثيراً في تنشيط البورصة زاد من عرقلة نموّها وتطورها، إضافة إلى أنّ أغلب المؤسسات الخاصة المكونة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامن وهو ما يتعارض مع قوانين البورصة التي تشترط أن يكون الشكل القانوني للمؤسسة هو شركة الأسهم، وقد أدّى ضعف القطاع العام إلى ضعف البيئة الاقتصادية من حيث الإنتاج والتنوع والمنافسة.¹

الفرع الرابع: التضخم.

كان لارتفاع معدل التضخم في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي من بين الأسباب التي وقفت عائقاً أمام تطور البورصة بحيث أنّ هذا الارتفاع يؤثر سلباً على حجم العمليات، وعلى قيمة النقد ومن ثمة على القيمة الحقيقية لعوائد الأوراق المالية ويضاف على ذلك التأثير السلبي على القدرة الشرائية للأفراد الذين يوجهون اهتماماتهم على ارتفاع الأسعار عوض التوظيف في السوق المالي.

¹ هشام بورمة، مرجع سابق، ص 141.

الفرع الرابع: غياب الثقافة البورصية.

يواجه السوق المالي بالجزائر بعض الصعوبات خاصة بإقبال الجمهور، وهذا راجع إلى انعدام الثقافة البورصية في أوساط أفراد المجتمع الجزائري، ومن ثمة عدم تقبل فكرة الاستثمار في البورصة نظرًا لعدم الثقة في مصداقية وفعالية السوق بصفتها لم يتم التعامل فيها في السابق وهذا الغياب أثر سلبًا على التسويق البورصي.¹

الفرع الخامس: العامل الديني.

فالاستثمار في السندات الذي يدر عائداً ثابتاً ومحددًا مسبقاً، يلقي معارضة من قبل المجتمعات الإسلامية ومنها الجزائر، ويبقى عائقاً يمثل تحدياً أمام البورصات في الدول الإسلامية، وأمام هذه الحالة يستوجب تقديم أوراق مالية بديلة، تتناسب مع خصائص هذه المجتمعات.

الفرع السادس: الخوف من التغيير.

ويتجلى ذلك في التردد الذي يبديه صانعو القرار في الأجهزة العليا للدولة في مجال الخصوصية كاستبعادهم للأسهم من أنشطة بورصة الجزائر، وأنّ التأكيد على التعامل في السندات دون الأسهم في بورصة الجزائر يتناقض مع مبدأ الخصوصية وسيادة اقتصاد السوق، أي تحرير المعاملات في المشروعات الإنتاجية الخدمية عكس ما هو معمول به في معظم البورصات العالمية.

الفرع السابع: طول الإجراءات البيروقراطية وتعقيدها.

تؤدي حتمًا إلى إحجام مستثمرين من إقامة مشروعات استثمارية وأيضًا الاستثمار في الأوراق المالية المعروضة للتداول.

الفرع الثامن: التشريعات القانونية:

عدم ملائمة التشريعات القانونية السارية المفعول (سواء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية أو المصرفية).

¹ هشام بورمة، مرجع سابق، ص 142.

*مما سبق يمكن ملاحظة أنّ معوقات السوق المالي الجزائري وعدم قدرته على مواكبة تطورات العولمة المالية ينحصر في العديد من العوامل الداخلية المتعلقة بالنظام الذي تنتهجه الجزائر، وهذا الأخير ما هو إلا عبارة عن أنقاض اقتصاد لم يراوح مكانه ولم يتخلص بعد من رواسب الفكر الاشتراكي. وهذا ما يؤدي إلى عرقلة وتقييد السوق المالية الجزائرية وتقليل استفادتها من مزايا العولمة المالية. ويمكن أن يضاعف من سلبيات العولمة المالية على التسرب للاقتصاد الجزائري كالأزمات المالية مثلاً.¹

¹ هشام بورمة، مرجع سابق، ص142.

المبحث الثالث: آثار العولمة المالية على السياسات الاقتصادية للجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مؤشر العولمة المالية في المطلب الأول ثم إلى مؤشر معدل النمو الاقتصادي في المطلب الثاني ثم تطور معدل التضخم في المطلب الثالث وتطور معدل البطالة في المطلب الرابع وفي المطلب الخامس إلى الميزان التجاري.

المطلب الأول: مؤشر العولمة المالية

الجدول رقم (2): تطور مؤشر العولمة المالية

| تطور مؤشر العولمة المالية | |
|---------------------------|------|
| 0.1580461 | 1999 |
| 0.32870987 | 2000 |
| 0.46045044 | 2001 |
| 0.53391473 | 2002 |
| 0.58540611 | 2003 |
| 0.61626803 | 2004 |
| 0.64721635 | 2005 |
| 0.78506228 | 2006 |
| 0.94172381 | 2007 |
| 0.913285 | 2008 |
| 1.196011 | 2009 |
| 1.09361531 | 2010 |
| 1.04012155 | 2011 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (عيجولي، 2015، ص340)

يشير الارتفاع المستمر لمؤشر العولمة على الاتجاه الانفتاح للاقتصاد الجزائري والتحرير التدريجي لرأس المال، ويشير إلى رصيد الأصول والخصوم الأجنبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر، وهذه الحركة إنما هي على مستوى البنوك فقط، فجانبا الأسواق المالية مازال معطلا نتيجة ضعف السوق المالية في الجزائر وعدم سماحها للمستثمرين الأجانب بالتملك بشراء أوراق مالية إلا في حدود دنيا.

المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي

الجدول رقم (3): معدل النمو الاقتصادي

| السنوات | معدل النمو الاقتصادي |
|---------|----------------------|
| 1999 | 3.2 |
| 2000 | 3.8 |
| 2001 | 3 |
| 2002 | 5.6 |
| 2003 | 7.2 |
| 2004 | 4.3 |
| 2005 | 5.9 |
| 2006 | 1.7 |
| 2007 | 3.4 |
| 2008 | 2.4 |
| 2009 | 1.6 |
| 2010 | 3.6 |
| 2011 | 2.8 |
| 2012 | 3.3 |
| 2013 | 2.8 |
| 2014 | 3.3 |
| 2015 | 3.7 |
| 2016 | 3.3 |
| 2017 | 2.2 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (1999-2016)

تظهر البيانات المتذبذبة للنمو الاقتصادي عجز السياسة النقدية في مهمتها الأولى حسب قانون النقد والقرض، ونلاحظ أن السلطات قد استطاعت من 2001 إلى 2003، الانتقال بمعدل النمو الاقتصادي من 3% إلى 7.2%، ولكن هذا الأمر لم يستقر، وانخفض في 2004 إلى 4.3% ليعاود الارتفاع إلى 5.9% في 2005، ومن ثم يعاود الانخفاض إلى

1.7 % فقط في 2006، ليدخل في موجة من التذبذبات بين 2% و 3% إلى غاية 2013، هذه التذبذبات تشير إلى عدم القدرة وفشل السياسة النقدية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وإدامتها. كما يشير إلى أن جمود الجهاز الانتاجي وعدم مرونة يجعله لا يستجيب بالشكل المناسب لزيادة الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي لارتفاع معدلات التضخم.

في حين، يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016 بشكل متباين جداً عن ذلك المسجل في سنة 2015. بالفعل، فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي في 2016 قد جرّ، أساساً، بتوسع قطاع المحروقات (7,7 % مقابل 0,2 % في سنة 2015)، بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعاً إلى (2,3 % في سنة 2015). في نفس الوقت، كان توزيع النمو في 2016 أقلّ تجانساً ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015 .

المطلب الثالث: تطور معدل التضخم

الجدول رقم (4): تطور معدلات التضخم في الجزائر (الوحدة%)

| السنوات | معدل التضخم |
|---------|-------------|
| 1999 | 2.6 |
| 2000 | 0.3 |
| 2001 | 4.2 |
| 2002 | 1.4 |
| 2003 | 4.3 |
| 2004 | 4 |
| 2005 | 1.4 |
| 2006 | 2.3 |
| 2007 | 3.7 |
| 2008 | 4.9 |
| 2009 | 5.7 |
| 2010 | 3.9 |
| 2011 | 4.5 |
| 2012 | 8.9 |
| 2013 | 3.3 |
| 2014 | 2.92 |
| 2015 | 4.87 |
| 2016 | 6.4 |
| 2017 | 5.6 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (1999-2016)

تظهر معطيات تطور معدلات التضخم التي كانت سنة 1999 تقدر ب 2.6 %، وانخفضت إلى 0.3 %، ثم ما لبث أن دخل في موجات من الارتفاع والانخفاض حتى وصل إلى حد 8.9 % سنة 2012، وتعكس التذبذبات والارتفاعات في معدل التضخم عدم قدرة الحكومة على السيطرة على المضاربات وبالتالي ترتفع الأسعار وتنخفض طريقة غير

متحكم فيها، بالإضافة إلى الارتباط الخارجي في المواد الأساسية كالقمح والبن وغيرها من المواد والتي شهدت هي الأخرى تغيرات كبيرة في أسعار سواء نتيجة الأزمة العالمية مثلا في 2008، أو نتيجة عوامل أخرى تتعلق بمصدري هذه المواد. إن التضخم في الجزائر يخضع للعديد من العوامل الخارجية والداخلية، وحتى الداخلية قد تكون هيكلية أو نقدية والتي قد يصعب التحكم فيها ولكن تعدد أدوات السياسة الاقتصادية وإذا استعملت بشكل جيد قد تسمح بالتأثير المباشر أو غير المباشر عليه.

لا تبدو حدة الارتفاع في التضخم لسنتي 2015 و 2016، رغم تراجع وتيرته في 2017، أنها راجعة إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (أي تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد). ولم تكن الزيادات في الأسعار، لاسيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، التي جرت التضخم، متناسبة مع تغي ارت هذه المحددات. بالفعل:

1- عرفت الكتلة النقدية في 2015 و 2016 شبه استقرار؛ ولم ترتفع إلا قليلا خلال سنة 2017؛

2- كما لا يمكن للانخفاضات في سعر صرف الدينار، ابتداء من شهر جويلية 2017، أن تُفسر هذه الارتفاعات في وتيرة التضخم، حيث لا تمثل السلع المستوردة سوى ما يُقارب 25٪ من السلع والخدمات المدرجة في احتساب مؤشر الأسعار عند الاستهلاك؛

3- كان التضخم عند البلدان الشريكة، أقل بكثير من ذلك المسجل في الجزائر؛

4- كانت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة جدّ متواضعة.

بالتالي، تُترجم هذه الوضعية ضُعب المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مُهيمنة.

المطلب الرابع: تطور معدل البطالة

الجدول رقم (5): تطور معدلات البطالة في الجزائر (الوحدة%)

| السنوات | معدل البطالة |
|---------|--------------|
| 1999 | 29.3 |
| 2000 | 29.5 |
| 2001 | 27.3 |
| 2002 | 25.7 |
| 2003 | 23.7 |
| 2004 | 17.7 |
| 2005 | 15.3 |
| 2006 | 12.5 |
| 2007 | 13.8 |
| 2008 | 11.3 |
| 2009 | 10.2 |
| 2010 | 10 |
| 2011 | 10 |
| 2012 | 11 |
| 2013 | 9.8 |
| 2014 | 10.6 |
| 2015 | 11.2 |
| 2016 | 10.5 |
| 2017 | 12.3 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (1999-2017)

تظهر الأرقام أن الجزائر خلال فترة الدراسة استطاعت أن تخفض من معدلات البطالة بشكل فعال حيث انخفضت من 29.5 % سنة 2000 إلى 9.8 % في 2013، وهذا يؤشر على أن سياسة الطلب الفعال المنتهج من قبل الدولة والمتجسد في برامج الانعاش الاقتصادي، ومع ذلك فإن استقرارها منذ 2009 في حدود 10% يعني أن هذه السياسة لم تعد كافية لوحدها ووجب البحث عن حلول وأفكار جديدة لتخفيض مستويات البطالة إلى الحدود الدنيا، فمعدل 10% يعتبر معدلا عاليا بالمقارنة مع الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية. حيث يجب تحفيز وإشراك القطاع الخاص بشكل فعال لامتصاص هذه النسبة، ومن جهة أخرى فإن السياسة المتبعة في تخفيض معدلات البطالة مرتبطة ارتباطا جذريا ببقاء أسعار عالية للنفط وفي حالة ما انخفضت هذه الأسعار فإن الدولة لن تكون قادرة على الدخول في الاستثمارات والمشاريع لخلق الطلب الفعال المناسب.

تقدّر نسبة البطالة ب 10,5% من القوى العاملة أي 1,27 مليون شخصاً (مقابل 11,2% في سنة 2015. وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب (بين 16 و 24 سنة) مرتفعة، حيث تقدّر ب 26,7%، ولو أنها في انخفاض ب 3,2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015.

وفقا لأرقام الديوان فإن اليد العاملة النشيطة بلغت 12,277 مليون شخص مقابل 12,117 في سبتمبر 2016 ما يمثل زيادة ايجابية قدرت ب 160 ألف شخص ما يمثل ارتفاع ب 1,3 بالمائة.

ويعود هذا الارتفاع اساسا الى الزيادة في حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل خلال الفترة المذكورة.

وبلغ عدد السكان البطالين 1,508 مليون شخص اي ما يمثل نسبة بطالة قدرت ب 12,3 في المائة على المستوى الوطني مسجلة بذلك ارتفاعا ب 1,8 نقطة مقارنة بشهر سبتمبر 2016.

المطلب الخامس: رصيد الميزان الجاري

الجدول رقم (6): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)

| النسبة | السنوات |
|---------|---------|
| 3.31 | 1999 |
| 12.3 | 2000 |
| 9.61 | 2001 |
| 6.7 | 2002 |
| 11.5 | 2003 |
| 14.27 | 2004 |
| 26.47 | 2005 |
| 34.06 | 2006 |
| 34.24 | 2007 |
| 40.52 | 2008 |
| 7.78 | 2009 |
| 18.20 | 2010 |
| 25.96 | 2011 |
| 20.16 | 2012 |
| 9.88 | 2013 |
| 0.459 | 2014 |
| 18.083- | 2015 |
| 20.127- | 2016 |
| 14.31 | 2017 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بنك الجزائر-<http://www.bank-of-algeria.dz>

(2017-1999) algeria.dz

تشير نسبة رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، تذبذب هذه الأخيرة حيث ارتفعت من 3.31 مليار دولار في 1999 إلى 12.3 مليار دولار سنة 2000، ثم عاودت الانخفاض حتى وصلت سنة 2002 إلى 6.7 مليار دولار، ومن ثم سجلت ارتفاعات متعددة حتى وصلت في 2006 لأعلى قيمة لها 34.24 مليار دولار، لتتخفف بشكل بسيط سنتي 2007 و 2008 حيث وصلت إلى 40.52 مليار دولار، ومن ثم انخفضت بشكل حاد حتى وصلت إلى 7.78 مليار دولار عام 2009، لتعاود الارتفاع حتى تصل إلى حدود 25.96% سنة 2011، ومن ثم تتخفف إلى 9.88 مليار دولار في 2013.

على مستوى الاقتصاد الكلي، يعكس العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً في إجمالي النفقات الداخلية (الاستيعاب) على المداخيل الناجمة عن النشاط الاقتصادي الوطني وكذا فائض الاستثمار على الادخار. يساهم العجز في المالية العامة بشكل كبير في فائض الإنفاق الوطني على المداخيل.

فيما يخص حساب المعاملات المالية، وبعد العجز المسجل في سنة 2015، تراجع إلى تحويل 2,34 مليار دولار المتعلق بعملية سحب استثمار خارجي، سجل في 2016 رصيда موجباً قدره 186 مليون دولار. نتج هذا الفائض، أساساً، عن الارتفاع الواضح للاستدانة الخارجية، عقب تجسيد اقتراض الدولة الجزائرية لمبلغ قدره 900 مليون أورو لدى البنك الإفريقي للتنمية.

إجمالاً، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2016 عجزاً قدره 26,03 مليار دولار (14,61 مليار دولار في السداسي الأول و 11,42 مليار دولار في السداسي الثاني)، أي في تراجع قدره 1,51 مليار دولار مقارنة بسنة 2015.

تراجع عجز ميزان المدفوعات التجاري ب 4 مليار دولار امريكي خلال سنة 2017 رغم ارتفاع الخدمات المدفوعة بالعملة الصعبة وتحويل ارباح المؤسسات الاجنبية التي تنشط في الجزائر. وقد سجل الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات للجزائر عجزاً بقيمة 21.76 مليار دولار في سنة 2017 مقابل عجز ب 26.03 مليار دولار سنة 2016. ويتشكل ميزان

المدفوعات من تدفق السلع (التجارة الخارجية للبضائع) والخدمات والعائدات وتحويل رؤوس الاموال ومجموع العمليات المالية المحققة بين الجزائر (من قبل الدولة والمؤسسات والخواص) وباقي العالم. او بمعنى اخر مجموع مداخيل ومخارج العملة الصعبة التي تتم بين الجزائر ودول اخرى. وحسب تصنيف الفئات التي تكون هذا التدفق, فان عجز الميزان التجاري (البضائع) قد حدد ب 14ر31 مليار دولار في 2017 مقابل 13ر20 مليار دولار سنة 2016 اي تراجع بنسبة 29 % .

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تتطلع للخروج من الانغلاق الاقتصادي والتحول إلى الانفتاح على العالم وهذا بتبنيها لإستراتيجية عولمة أسواقها المالية على أن يكون ذلك نقطة بدايتها للاندماج في الاقتصاد العالمي واحتلال مكانة مرموقة بين الدول خاصة من الناحية الاقتصادية، فقامت بإجراء اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي وهي في طريقها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومن الايجابيات التي استفادت منها الجزائر من العولمة المالية انتقال التكنولوجيا من الدول المتطورة ودخول المستثمرين الأجانب وتوظيف أموالهم في مشاريع مباشرة بالجزائر. لكنها بالمقابل فقدت القدرة الداخلية علي تحقيق التنمية كما تدهورت الأوضاع الاجتماعية بسبب ارتفاع معدل البطالة والفقير ورفعت الدعم عن السياسات الزراعية وبعض المواد واسعة الانتشار، مما يعرضها لعدم الاستقرار السياسي.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراسة هذا الموضوع ومعالجة جوانبه الأساسية تبين أن للعولمة معاني ومفاهيم مختلفة والدليل على ذلك الجدل الكبير بين الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم المصطلح وقبوله على حقيقته، ويعود سبب الاختلاف بين وجهات النظر الدولية لهذه الظاهرة إلى تباين قدرات كل دولة على مواجهة تأثيراتها، فالعولمة الظاهرة المهيمنة في القرن الواحد والعشرين والمنعرج الحاسم في المسار التاريخي الإنساني، وما يراد بالعولمة هو تعميم نمط الحضارة الغربية وتصديرها بصيغة عالمية بهدف انفتاح الأسواق المحلية وتصريف المنتجات الاقتصادية والنظم السياسية والحضارة الثقافية والاجتماعية والإعلامية، حيث يصبح كل شيء عبارة عن سلعة تحت غطاء سوق المنافسة غير المتكافئة وهيمنة ثقافة الأقوى، فالدولة الجزائرية التي تأثرت من العولمة وتحملت آثارها التي مست نواحيها الاقتصادية فازدادت مديونيتها الخارجية في ظل تدهور أسعار المحروقات، وأحدثت تدهورا مستمرا في ميزان مدفوعاتها دون أن ننسى الأعباء الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك عرفت الجزائر ولأكثر من عشرية عدم الاستقرار السياسي وعدم توفر الاستقرار الأمني الذي أزم الوضع أكثر فأكثر، وعليه يتوجب القضاء على هذا المشكل الذي يعد من أهم العراقيل التي تقف أمام بناء اقتصاد قوي ومتوازن ثم العمل على الاندماج في المجتمع الدولي ضمن تكتلات وشروط مثلى تعظم الأثر التنموي وتعود بالمنافع علينا، وهو ما يعني أن تكون الجزائر على بينة ودراية من توجهات وخلفيات العولمة.

وقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال الخروج من الأوضاع المتردية بإتباعها لسياسات الإصلاح من إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات العمومية وصولا إلى عملية الخصخصة، ومحاولات حديثة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإجراء اتفاقيات دولية مع مختلف الهيئات كالاتحاد الأوروبي مثلا، ولكن رغم هذه الإصلاحات لم تجد الجزائر ضالتها في ظل هذا النظام العالمي الجديد.

وما يمكن قوله كنتائج لظاهرة العولمة وأثرها على الاقتصاد الجزائري ما يلي:

- 1 - أن العولمة تعتبر وسيلة في يد الدول المتقدمة لما تملكه من قدرات مالية وتكنولوجية لعدم قدرة الدول النامية على الوقوف أمامها والتصدي لها.
 - 2 - هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتكنولوجية، وبالتالي زيادة فجوة التخلف.
 - 3 - فرض نظام التبعية الاقتصادية والسياسية للدول النامية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة.
 - 4 - تساهم العولمة في انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعمل على تسهيل حركة التدفقات النقدية وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.
- وحتى تكون هذه الدراسة ذات أهمية وفائدة تم إرفاقها بجملة من الاقتراحات للنهوض بالاقتصاد الجزائري:

- 1 - ينبغي العمل على تنويع الصادرات والاعتماد على موارد خارج قطاع المحروقات، فالجزائر تملك امتيازات أخرى في العديد من القطاعات يجب استغلالها.
 - 2 - إعداد المؤسسات والهيكل الوطنية لاستقبال العولمة، وبالتالي تمكينها من مواجهة المنافسة الدولية ورد الاعتبار للمنتوج الوطني.
 - 3 - العمل على تثمين العلاقات الجزائرية العربية والإسلامية مما يساعد على تنمية التجارة البينية.
 - 4 - يجب تعزيز قدرات التفاوض للانضمام إلى الهيئات الدولية المختلفة.
 - 5 - ينبغي تشجيع القطاع الزراعي والخدماتي لما يمثلانه في ميزة هامة في تحقيق الأمن.
- ومنه يمكن القول أن العولمة أساسها الصراع الدولي الذي تستعمل فيه جميع عناصر القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية وحتى العسكرية لتأكيد إرادة الهيمنة على العالم.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد سيد مصطفى : تحديات العولمة والإدارة الإستراتيجية مهارات التفكير الاستراتيجي، دار النهضة العربية، 2008.¹ حسين كريم حمزة : العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
2. رضى محمد دعواق: العولمة، دار الكتب العلمية بيروت، 2005.
3. شذا جمال خطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2008.
4. شمعون شمعون: البورصة -بورصة الجزائر-، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005.
5. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعة إسكندرية، 2003.
6. عثمانية لخميسي :عولمة التجريم والعقاب، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
7. علاء زهير الروشيدة :العولمة والمجتمع، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007.
8. عبد الله غانم: العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
9. فضل الله محمد إسماعيل: العولمة السياسية، دار الجامعة الجديدة إسكندرية، 2008.
10. قايد دياب: المواطنة والعولمة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.
11. كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
12. محمد سعد أبو عامود :النظم السياسية في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي، 2008.

الرسائل والأطروحات:

1. آسيا قاسمي: أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه ،أحمد بوقره ،بومرداس ،2015.
2. بوخرص عبد الحفيظ: مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة المالية، رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 3، 2017.

3. حميد باشوش: **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.
4. خالد عيجولي: **وظيفة الوساطة المالية ودورها في تنمية التعاملات المالية**، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006.
5. سعدي فاطمة الزهراء: **أثر العولمة المالية على الأسواق المالية العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013.
6. عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية**، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.
7. عماد غزالي: **الآثار الاقتصادية الكلية للأزمات المالية العالمية على البلدان النامية في ظل العولمة المالية - حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه العلوم تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
8. عيجولي خالد: **انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.
9. المسعود دراوسي: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر** : 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
10. نادية العقون: **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج**، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
11. هشام بورمة، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة ماجستير إدارة ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2009/2008.

المجلات والدوريات:

1. أحمد عبد العزيز وحاسم زكريا: العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية ، العدد 86 ، 2010/9/7.
2. فوزية خلاط: برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الانسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013.
3. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، العدد السابع، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

القرارات:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
5. الجريدة الرسمية، الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، العدد 50، الجزائر، الصادرة في 01 سبتمبر 2010.

المراجع الإلكترونية:

1. www.wikipedia.org
2. consulte le <http://www.bank-of-algeria.dz/html/present.htm>: 23/03/2018
3. consulté le <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145>: 23/03/2018

ثانيا. باللغة الأجنبية:

1. Ahmed BEN BITOUR, **L'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités** , Edition marinoor, algerie, 1998.
2. Ahmed HENNI, **Economie de l'Algerie indépendante**, ENAG Algerie, 1991.
3. Mourad BEN ACHENHOU, **reformes économiques dette et démocratie**, édition echrifa, Alger, 1992.
4. Rapport établie par le gouvernement algérien, **le Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement "Algerie"**, imprimé en Algérie avec l'aimable assistance du Systeme des Nations-Unies, impression EL-DIWAN, algerie, 2005.
5. Zakia BELOGBI, **Adaptation du modèle macroéconométrique de Haque et alii à l'économie algérienne**, thèse de doctorat non publier, faculté des sciences économiques et de gestion, département de sciences économiques, option économétrie, université d'Alger, 2004-2005.

ملخص الدراسة:

تعتبر العولمة المالية عن تدفق رأس المال بين البلدان عبر تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، والتي أسهم صندوق النقد الدولي بالتشجيع عليها عبر العمل على تحرير حساب رأس المال، خاصة في منتصف الثمانينيات من خلال حضه وتشجيعه للدول على إزالة القيود على حركة رأس المال، سواء المقبلة أو المغادرة، نظرا لأن تحرير حساب رأس المال يساعد في تحقيق معدلات نمو أعلى، بالتالي فقد اندفعت العولمة المالية بقوة وأصبحت سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمي الحديث.

واستهدف هذا البحث إبراز موضوع في غاية الأهمية، يعالج التحديات التي تواجه الدول النامية وخاصة الجزائر في ضوء التحرير المالي واندماج الأسواق المالية، وكيف حاولت هذه الدول التعامل مع العولمة المالية بما يخدم مصالحها، لتتماشى مع تطورات الاقتصاد العالمي. حيث حاولنا

من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تأثير العولمة المالية على الاقتصاد الجزائري خاصة لما تكتسيه هاته الظاهرة من أهمية.

الكلمات المفتاحية:

العولمة، العولمة المالية، الأزمة المالية العالمية.

Resume de l'étude:

la mondialisation financière envisagée pour le flux de capitaux entre les pays grâce à la libéralisation du compte de capital de la balance des paiements, ce qui a contribué au Fonds monétaire international et les a encouragés en travaillant sur la libéralisation des mouvements de capitaux, en particulier au milieu des années quatre-vingt par l'impulsive et encourager les États à lever les restrictions à la circulation des capitaux, ou suivant le départ, depuis la libéralisation du compte de capital permet d'atteindre des taux de croissance plus élevés, donc il a poussé la mondialisation financière fortement et est devenue une caractéristique importante de l'économie mondiale moderne.

Cette recherche avait pour but de mettre en évidence le sujet très important, il aborde les défis auxquels sont confrontés les pays en développement, en particulier l'Algérie dans la lumière de la libéralisation financière et l'intégration des marchés financiers, et comment ces pays ont essayé de faire face à la mondialisation financière pour servir leurs intérêts, conformément à l'évolution de l'économie mondiale. Où nous avons essayé Cette étude met en lumière l'impact de la globalisation financière sur l'économie algérienne, compte tenu notamment de l'importance de ce phénomène.

les mots clés:

Mondialisation, mondialisation financière, crise financière mondiale.